2020

دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي

(2011-2018)

عمار عدنان شمران

باحث ماجستير بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

ملخص

استهدف هذا البحث الوقوف على فعالية دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية. واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي"، وأداة البحث الرئيسية هنا هي الملاحظة، ومن ثم استقراء الواقع السياسي في فترة الدراسة وصولاً إلى تقديم حكم موضوعي بشأن دور جامعة الدول العربية.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، أما عن دور جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية، فلقد أثبتت الأزمة السورية محدودية دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية. كما كشفت عن ضعف النظام الإقليمي العربي، الأمر الذي أسهم في تحويلها إلى أزمة إقليمية ودولية. وإجمالا، كانت مواقف الجامعة العربية كاشفة بوضوح عن ضعف التضامن وغياب التوافق والإجماع العربي حول إدارة الأزمات العربية.

Abstract

Arab League's role in Syrian crisis management regarding Arab Spring revolutions (2011-2018)

This research aims to identify and assess its effectiveness in managing the Syrian Crisis in particular. Also, the study depended on the inductive method, and observation as a main research tool in order to induce the political reality and reach an objective judgment regarding the role of the Arab League.

The research concluded that the Syrian crisis demonstrated the limited role of the of Arab League in managing the Syrian crisis. Also, its situation highlighted weakness in the Arab regional system, so, it transformed into a regional and international crisis.

So, we concluded that the positions of the Arab League were clearly revealing of the Arab solidarity weakness. Moreover, the weakness of solidarity and absence of consensus regarding Arab crises' management.

مقدمة

شهد الوضع الإقليمي العربي، منذ عام 2011، تغيرات مهمة نتجت أساسًا عن ثورات الربيع العربي التي هزت منطقة الشرق الأوسط، وانتشرت من بلد إلى آخر، وأُطيح بأنظمة استمرت على مدي عقود مثل نظام زين العابدين في تونس وحسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا.

تدخل الأزمة السورية، الآن، عامها السادس، منذ 15 مارس 2011 حيث الأزمة تتجه نحو مزيد من التصعيد والتعقيد، ولأن التدخلات الإقليمية والدولية في الصراع السوري فاقمت من حالة الفوضى وغياب الاستقرار في المنطقة ووضعت صعوبات أمام فرص التوصل إلى حل سياسي ينهي الاقتتال ويضع حدًا للصراع في سوريا، تراجع تأثير الأطراف المحلية المتصارعة في حسم نتيجة الصراع، وباتت في المقابل مصالح الأطراف الإقليمية والدولية المتصارعة هي العامل الأهم في تحديد مصيره، ومن أهم تلك الأطراف روسيا والولايات المتحدة وإيران وتركيا والعراق. فضلا عن أزمة تدفق اللاجئين السوريين إلى دول الجوار التركي واللبناني والأردني ومؤخرًا إلى الدول الأوروبية مع ما ترتب عليها من أزمات سياسية وتحديات أمنية واقتصادية، فضلا عن المعاناة الإنسانية الصعبة للاجئين. أدت التدخلات الدولية أيضًا إلى زيادة الانقسامات في الموقف العربي وحالة من التقلب في التحالفات والمحاور في المنطقة، وظلت المنطقة العربية تتلقى تلك التأثيرات بشكل سلبي ودون أن تكون لها استراتيجية واضحة للرد أو التكيف سواء على مستوى كل قطر عربي أو على المستوى القومي ككل. ومن هنا أصبحت حاجة ملحة من قبل جامعة الدول العربية للاستجابة لتلك للتطورات الإقليمية. (هلال، 2016)

بداية، لم تتحرك الجامعة العربية بفعالية إزاء تلك الأوضاع على الأقل بالقدر المطلوب منها في مواجهة التدخلات الخارجية الرامية إلى تسوية النزاعات العربية في الظاهر الذي يحمل في طياته بذور الاعتداء على سيادة الدول العربية والتدخل في شؤونها الداخلية. ولاحقًا انتهزت الفرصة لتفعيل دورها، فبعد اندلاع الأزمة الليبية، أدان مجلس التعاون الخليجي نظام القذافي واستهداف المدنيين، وأعلن أن النظام الليبي فقد شرعيته. وعقب ذلك البيان قررت جامعة الدول العربية تعليق عضوية ليبيا ودعت مجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين. كما تبنت جامعة الدول العربية، بقيادة دول الخليج، موقفًا مماثلاً خلال الأزمة السورية، وقامت بممارسة

الضغط على النظام السوري من خلال تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وفرض عقوبات عليها (الاوجلي، 2014).

وعلي الرغم من أن قرارات الجامعة قد تبدو مقتصرة على دول بعينها، إلا أنها عملت على صياغة مستقبل الجامعة في المنطقة بشكل كبير. وقد أقرت جامعة الدول العربية بمطالب الشعوب العربية واعترفت بمشروعيتها وأدانت النظامين السوري والليبي بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد شعبيهما.

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، محل البحث، التزمت جامعة الدول العربية الصمت في المراحل الأولى من الأزمة السورية، ثم اضطرت إلى اتخاذ موقف جاد خوفا من تصاعد وتيرة العنف وانتشاره إلى البلدان المجاورة. وبناء عليه، نتناول مقترحات سياسة الجامعة والقرارات وردود الأفعال بشأن الأزمة السورية تعنيه هذه التدابير السياسية للجامعة كمنظمة إقليمية ثم الديناميات الإقليمية التي تلعب دورًا هامًا في الأزمة الحالية في ضوء المحددات الإقليمية والعالمية الفاعلة بشأن الأزمة السورية.

ولأن التطورات الإقليمية وحدها، لم تكن هي السبب الوحيد من وراء صعود دور الجامعة العربية في أعقاب الربيع العربي، بل أن المتغيرات الدولية أيضا لعبت دورا. فرغبة جامعة الدول العربية في لعب دور فاعل تجاه الأزمة في سوريا يعد أمرًا هامًا بالنسبة لروسيا والصين، حيث إن هذا يمنع حدوث تدخل دولي.

إضافة إلى ذلك، فإن الخلافات بين الدول المجاورة تتأثر مباشرة بالأزمة السورية والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى. فلبنان التي لديها مخاوف من أن تغيير النظام في سوريا سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار والتوازن العرقي والطائفي الهش الموجود فيها، صوتت ضد عدد من المقترحات بما في ذلك تعليق عضوية سوريا، وفرض عقوبات، وإحالة الأزمة إلى مجلس الأمن الدولي. وكذلك، حكومة نوري المالكي في العراق هي أحد داعمي النظام السوري، وإن كان بشكل أقل من نظيرتها الحكومة اللبنانية. يسير موقف الحكومة العراقية من الأزمة في سوريا بالتوازي مع السياسة الإيرانية (الراهب، 2014).

وأخيرًا، فليس هناك مجال للشك أن الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات العربية–العربية تطرح تساؤلا رئيسا هاما حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به جامعة الدول العربية في مجال العمل على إزالة أسباب الخلاف والتوتر بين الأقطار العربية باعتبارها المنظمة المعينة بحفظ الأمن والسلم في منطقتها وبين أعضائها. ولذلك، فإنه من المهم، تحليل واستشراف دور الجامعة العربية في

أعقاب التطورات الراهنة تجاه تسوية الأزمات العربية بصفة عامة، والأزمة السورية خاصة، مما يتيح للقارئ الوقوف على أبعاد الدور الذي قد تلعبه الجامعة العربية في الفترة المقبلة.

أهمية البحث

- الموقع الجيو-سياسي لسوريا والخشية من التداعيات السياسة والأمنية للصراع في سوريا على أمن المتوسط والقارة الأوربية، خاصة في ضوء أزمة تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا، مما دفع بعض الأطراف كروسيا والولايات المتحدة وعدد من دول أخرى للتدخل في الأزمة السورية خاصة بعد تفاقم أزمة تدفق اللاجئين أو انتقال أعمال العنف وربما الإرهاب إلى أراضيها.
- يشهد الواقع العربي الراهن اختراقات داخلية وخارجية، وبالتالي، هناك حاجة إلى تفعيل دور جامعة الدول العربية وآلياتها حتى تضطلع بمهامها بكل كفاءة خاصة وأن ضعف جامعة الدول العربية يفسح المجال أمام وجود تهديدات خارجية أدت في آخر المطاف إلى تصدع الأمن الإقليمي العربي.

المشكلة البحثية

يطرح الباحث التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن تقويم أداء جامعة الدول العربية بالفعَّال فيما يتعلق بإدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي 2011؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى الوقوف على تقويم فعالية أداء جامعة الدول العربية فيما يتعلق بإدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي 2011.

منهجية البحث

يتحدد منهج البحث على مقتضى طبيعة الموضوع وهدف البحث، وطالما أن البحث يقع في إطار دراسة الحالة والهدف منه هو الانتهاء إلى حكم موضوعي بصدده، فإن المنهج الذي يستقيم مع ذلك هو "**المنهج الاستقرائي**"، وأداة المنهج الرئيسية هنا هي الملاحظة، وذلك بقيام الباحث بعدة ملاحظات أو استقراءات أو مشاهدات، بغية تسجيل أحداثه ووقائعه ومن ثم استقراء الواقع السياسي في فترة الدراسة وصولاً إلى تقديم حكم موضوعي بشأنه. ومن خلال هذا المنهج لتحقيق هدف الدراسة

يحاول الباحث استقراء الواقع الموضوعي للدور الذي قامت به جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية الأخيرة.

كما سيتم الاستعانة ببعض المداخل مثل منهاجية الدور كأداة لتحليل دور جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية الأخيرة. على اعتبار أن تحليل الدور هو أحد أدوات التحليل في البحث الاجتماعي. وكذلك "**المدخل القانوني**" الذي يساعد الباحث على الوقوف على تفسير دلالات القوانين والقرارات التي صدرت في هذا الشأن

الإطار الزمني للبحث

تتناول الدراسة طبيعة وأبعاد ومضمون الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية في حل النزاعات العربية في أعقاب أحداث الربيع العربي عامة وتجاه الأزمة السورية خاصة، وذلك في الفترة من 2011 وحتى 2018.

ويعالج البحث موضوع الدراسة من خلال محورين وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: ثوابت الجامعة العربية في إدارة الأزمة السورية

المحور الثاني: المبادرات الصادرة عن الجامعة العربية

استطاعت جامعة الدول العربية استصدار عدد من القرارات واتخذت عددا من المواقف، وأهمها توفير الحماية للمدنيين السوريين، ودعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين، توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية، دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق مع اعتبار ذلك قرارا سياسيا لكل دولة، دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية، ضمان حرية التظاهر السلمي بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين، وقف التعامل مع البنك السوري وتجميد الأرصدة المالية السورية، العلم بإعلان حكومة سورية مؤقتة. فضلاً عن التأكيد على أولوية الحل السياسي ودعم مهمة رفض تزويد النظام السوري بالأسلحة المستخدمة لقصف الأحياء للحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها، وحث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب السوري، وقيام الأمانة العامة للجامعة العربية بمتابعة الموضوع وعرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته المقبلة (اسكندر، 2013: 115-131، البيان الختامي لقمة الدوحة، 2011).

أولا: ثوابت الجامعة العربية في إدارة الأزمة السورية

حدد الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، يوم 26 يوليو 2017، خلال جلسة الاستماع من المندوبين الدائمين بالجامعة لإفادة نائب المبعوث الأممي الخاص، رمزي، حول الأزمة في سوريا، ونتائج جولات المباحثات في جنيف. ما أطلق عليها، الثوابت الأربعة بالنسبة للجامعة فيما يخص الأزمة السورية، وهي:

- **الأولى:** تأييد كل ترتيب أو اتفاق أو جهد يكون من شأنه حقن دماء السوريين وحماية المدنيين وإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- **الثانية:** رفض أي ترتيبات من شأنها أن تؤدي إلى تقسيم سوريا أو الإخلال بوضعيتها كدولة موحدة.
- **الثالثة:** أن سوريا المستقبل يجب أن تكون صاحبة سيادة حقيقية على أراضيها ولا مكان فيها للجماعات الإرهابية أو للمقاتلين الأجانب.
- **الرابعة:** أن أي ترتيبات مؤقتة يتم اتخاذها، على أهميتها الكبيرة في وقف نزيف الدم، لا ينبغي أن تكون بديلا عن المسار السياسي لتسوية الأزمة السورية بصورة شاملة وفقا لمقررات جنيف، وعلى أساس قرار مجلس الأمن 2254.

وعليه، يحرص الأمين العام على تأكيد أهمية استمرار المبعوث الأممي في إحاطة الجامعة العربية بشكل دوري بأهم نتائج الاتصالات التي تجري في هذا الصدد، وذلك من منطلق أن الأزمة السورية هي بالأساس أزمة عربية **(الثوابت الأربعة بالنسبة للأزمة السورية، 2017)**. وسبق أن أكد على ضرورة العمل على تضافر الجهود العربية والإقليمية والدولية لدفع الفرقاء المتصارعين في سوريا لإيجاد حل سياسي للازمة، وإنقاذ هذا البلد العربي من الانهيار والتقسيم والفوضى الهدامة، وأشار إلى أهمية دور الدول العربية في تنشيط المسعى الدبلوماسي والحل السياسي، وفق مقاربة جديدة تأخذ في الاعتبار الواقع الراهن، وتقود الجهود السلمية نحو إيجاد حل سياسي للأزمة، وتجفيف البيئة الحاضنة للجماعات الإرهابية في كل من سوريا والعراق (الجامعة العربية تدعو إلى إنقاذ سوريا، 2015).

وعلى نفس النهج، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أن أي حل في سوريا يجب أن يحفظ وحدة البلاد، لافتا إلى أن الأزمات الحالية تشكل تهديدا خطيرا للأمن القومي العربي لأنها تسمح بالتدخل الخارجي في الشؤون العربية.

كما دعا الأمين العام، على لسان السفير محمود عفيفي، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام لجامعة الدول العربية، في 5 يوليو 2018، كافة الأطراف المعنية والمنخرطة في الصراع السوري إلى العمل على التهدئة ووضع حد لهذا التصعيد العسكري حفاظاً على أرواح المدنيين الأبرياء وأمن واستقرار المنطقة، على خلفية متابعته بقلق وانزعاج شديدين ما نتج عن التصعيد العسكري الخطير الذي شهده جنوب غرب سوريا في هذه الآونة، من سقوط أعداد من القتلى والجرحى المدنيين، وتصاعد أعداد النازحين الذين تجاوز عددهم 300 ألف شخص، وبما يفاقم الأزمة الإنسانية في سوريا ويهدد بانفجار الأوضاع على الحدود مع الدول المجاورة، مؤكدًا أن التعامل مع موجات النازحين يتطلب تضافرًا من كافة قوى المجتمع الدولي لتقاسم الأعباء ولتجنب المزيد من التدهور في الموقف، وبحيث لا تؤثر موجات النزوح على الاستقرار في الدول المجاورة، التي تحملت بالفعل أعباء هائلة في إغاثة اللاجئين السوريين واستضافتهم، كما دعا أبو الغيط إلى وقف فوري لإطلاق النار (أي حل في سوريا: 2017)

وبذلك، ركز على ضرورة الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2401 الصادر عام 2018 والذي يدعو الى التنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا والسماح بدخول المساعدات الانسانية للمناطق المحاصرة دون قيود، كما حذر من تداعيات هذا التصعيد الذي من شأنه أن يقوض الجهود الدولية المبذولة للدفع بالعملية السياسية برعاية الأمم المتحدة، ويفاقم من حدة الأزمة الانسانية السورية (أبو الغيط يدعو لوقف إطلاق النار، 2018).

ثانيا: الجامعة العربية والأزمة السورية

ركزت جامعة الدول العربية منذ خريف عام 2011، على سوريا من خلال إطلاق العديد من المبادرات مثل تعليق عضوية سوريا في الجامعة، وفرض عقوبات اقتصادية، ووضع خطة سلام وإطلاق مهمة لحفظ السلام، ولكن بقيت الأزمة السورية حتى الآن لا تستجيب لجميع المبادرات العربية والإقليمية والدولية الساعية لحل هذه الأزمة، وبدأت محاولات الحل في جامعة الدول العربية بالمبادرة العربية في نوفمبر 2011 (: **ق: رقم 7436- -م.ع.غ. د 2011/11/2، أبرز محطات الموقف العربي: 2014**).

ونصت المبادرة على ما يلي: "إن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية المستأنفة علي المستوى الوزاري المنعقدة بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2011/11/2، وانطلاقا من حرص الدول الاعضاء على أمن واستقرار سوريا ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وسعيا من الدول

العربية إلى المساهمة في إيجاد مخرج الازمة لوقف إراقة الدماء وتحقيق تطلعات الشعب السوري في الصالح المنشود، تجنبا لأي تدخلات، واستنادا إلى قرار-وتأسيسا على المبادرة العربية لحل الأزمة السورية،- خارجية مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7534.ع.د.غ بتاريخ 2011/10/16" (عبد الحليم، 2015: 137).

وبعد الاستماع إلى تقرير رئاسة اللجنة الوزارية العربية بشأن الوضع في سوريا، ومداخلة رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، يقرر:

- تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، اعتبارا من يوم 2011/11/16 والى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ 2011/11/2.
- توفير الحماية للمدنيين السوريين، وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها الأمم المتحدة، وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم 2011/11/16.
- دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.
- توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.
- دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قرارا سياديا لكل دولة.
- دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام
- للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسبا بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.
- عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع كافة أطراف المعارضة السورية بعد توصلهم إلى اتفاق ((كما جاء في سادسا)).
- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف (بيبرس، 2012: 86-106، ق: رقم 7436 – م.ع.غ. د 2011/11/2.).

ولقد أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قراره رقم 7435 الذي وجه بتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر، وعضوية وزراء خارجية الجزائر والسودان وسلطنة عمان ومصر والأمين العام للجامعة (انضمت العراق لاحقا إلى عضوية هذه اللجنة بناء على طلبها بتاريخ 2012/4/11، على أن تكون مهمة هذه اللجنة الاتصال بالقيادة السورية لوقف كافة أعمال العنف والاقتتال ورفع كل المظاهر العسكرية وبدء الحوار بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة لتنفيذ الإصلاحات السياسية التي تلبي طموحات الشعب السوري (مفتاح، 2017: 155، قرار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم 7435. – غ. د –ع 2011/10/16).

وقامت هذه اللجنة بزيارة إلى سورية بتاريخ 2011/10/27، حيث جرى التباحث مع القيادة السورية في عناصر المبادرة العربية المقترحة لحل الأزمة السورية، ورحب مجلس الجامعة على المستوى الوزاري– في قراره رقم 7436– بموافقة الحكومة السورية على خطة العمل العربية. التي سبق وأن قدمتها اللجنة الوزارية العربية بشأن سورية وكانت على الشكل التالي: خطة العمل وبناء على نص قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7435 بتاريخ 2011/10/16، واستجابة لجهود اللجنة الوزارية العربية، واستكمال المناقشات التي أجرتها اللجنة في دمشق مع الرئيس بشار الاسد يوم 2011/10/26، وتجنبًا للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية (خضيرات، 150)، وقد توصلت اللجنة الوزارية في اجتماعها المنعقد مع الجانب السوري في الدوحة مساء يوم 2011/10/30 إلى الاتفاق على ما يلي:

وافقت الحكومة السورية على ما يلي:

- وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.
- الإفراج عن المعتقلين بسبب الاحداث الراهنة.
- إخلاء المدن والاحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.
- فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

ثانياً: مع إحراز التقدم الملموس في تنفيذ الحكومة السورية بتعهداتها الواردة في أولا، وتباشر اللجنة الوزارية العربية القيام بإجراء الاتصالات والمشاورات الازمة مع الحكومة ومختلف أطراف المعارضة السورية من أجل الإعداد لانعقاد مؤتمر حوار وطني وذلك خلال فترة أسبوعين من تاريخه (المرجع السابق، ص 156، الشلبي، 2017: 678).

وفي ضوء تصاعد أعمال العنف، اتخذ مجلس الجامعة على المستوى الوزاري القرار رقم 7438 بتاريخ 2011/11/12، في جلسته للدورة غير العادية بمقر الأمانة العامة وقد تضمن القرار ما يلي:

- تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتبارا من يوم 2011/11/16 إلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية ولحل الأزمة السورية والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ 2011/11/2.
- توفير الحماية للمدنيين السوريين وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الامين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الأمم المتحدة وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم 2011/11/16.
- دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.
- توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.
- دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قرارا سياديا لكل دولة.
- دعوة جميع أطراف المعارضة السورية لاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا، على أن ينظر المجلس في بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسب.
- عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع كافة أطراف المعارضة السورية بعد توصلهم إلى الاتفاق كما جاء في سادسا.
- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف. (قرار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم 7436-م.ع.غ. د 2011/11/2).

ومن أجل وضع حد لاستمرار العنف والقتل والاستجابة لتطلعات الشعب السوري في إحداث التغييرات والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة وحقنا لدماء الشعب السوري وضمان أمن سوريا ووحدتها وتجنب التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، وأصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/11/16، القرار رقم 7439، الذي قرر بموجبه الموافقة على مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول بالتحقق من تنفيذ بنود الخطة

العربية كل العربية إلى سوريا، من خلال مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، بتاريخ . بالقاهرة 24/11/2011 – وبعد اطلاعه على ردود حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن التوقيع على البروتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية وآخرها بتاريخ .24/11/2011 – وبعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام حول تطورات الأوضاع في سورية. وفي ضوء مداخلة رئيس المجلس ورؤساء الوفود (قرار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم 7439.–ع.غ. د–م 2011/11/16).

الجامعة العربية ومبادرة يناير 2012:

أقر وزراء الخارجية العرب يوم 22 يناير 2012 مبادرة لحل الأزمة السورية تتضمن دعوة الرئيس السوري بشار الأسد إلى تفويض صلاحياته إلى نائب له، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تمهيدا لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ديمقراطية في البلاد، وفيما يلي نص القرار (عبد الحليم، 2014: **139-140**، قرار رقم **7445– د غ ع م– 2012/1/22**):

- ضرورة، ووقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.
- مطالبة الحكومة السورية بما يلي :

- الإفراج عن المعتقلين وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة وفتح المجال أمام منظمات الجامعة المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سوريا للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور من أحداث.
- سحب الجيش السوري وأية قوات مسلحة من مختلف التشكيلات لثكناتها ومواقعها الاصلية.
- ضمان حرية التظاهر السلمي بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين.
- دعوة الحكومة السورية إلى تسهيل مهمة بعثة المراقبين والسماح بإدخال كافة المعدات خاصة أجهزة الاتصال.

- الاستمرار في دعم وزيادة عدد بعثة مراقبي جامعة الدول العربية وتوفير ما يلزم لهم من الدعم الفني والمالي والإداري والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لدعم البعثة (مفتاح، 155-156).
- **دعوة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة إلى بدء حوار سياسي جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية في أجل لا يتجاوز أسبوعين من هذه الدعوة وذلك لتحقيق المبادرة التالية:**

- تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال شهرين من تاريخه تشارك فيها الحكومة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها تكون مهمتها تنفيذ بنود خطة العمل العربية والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها بإشراف عربي ودولي.
- تفويض رئيس الجمهورية نائبه الاول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوفاق الوطني لتمكينها من أداء واجباتها في المرحلة الانتقالية.
- إعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها بأن هدفها هو اقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى فيها المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم ويتم تداول السلطة فيه بشكل سلمي.
- قيام حكومة الوحدة الوطنية على إعادة الأمن والاستقرار في البلاد وإعادة تنظيم اجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خلال تولي المهام الامنية ذات الطابع المدني وتتعهد الدول العربية بتمويل هذا الجهد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.
- إنشاء هيئة مستقلة مفوضة للتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون والبت فيها وإنصاف الضحايا.
- قيام حكومة الوحدة الوطنية بالإعداد لإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية على أن تكون شفافية ونزيهة برقابة عربية ودولية وذلك من خلال ثلاثة أشهر من قيام حكومة الوحدة الوطنية وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي وكذلك إعداد قانون انتخابات على أساس الدستور.
- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية.
- دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء مهامها.
- الطلب من رئيس اللجنة والأمين العام إبلاغ مجلس الأمن لدعم هذه الخطة طبقا لقرارات مجلس الجامعة (نفس المرجع السابق).

الجامعة العربية ومبادرة روسية عربية

في فبراير 2012 حدث توافق روسي –سوري على ما يمكن وصفه بخريطة طريق لحل الأزمة في سوريا، تستند إلى المبادرة العربية الأولى، والتي تقوم على وقف العنف، وإجراء حوار،

وتسريع الإصلاحات، وهي خلاصة زيارة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إلى دمشق، حيث التقاه الرئيس بشار الأسد (إسماعيل، 2017).

القمم العربية

لطالما كان القادة العرب في قممهم الأخيرة على موعد لبحث العديد من القضايا التي تؤرق العالمان العربي والإسلامي وعلى قمة تلك القضايا الازمة السورية، فمنذ اشتعال فتيل الأزمة في مارس 2011، وبعد أن أصبحت سوريا مستنقعا للدماء- جراء استخدام النظام السوري العنف المسلح ودخول الميليشيات والفصائل والجماعات المسلحة علاوة على التدخل العسكري الروسي- لم يلبث القادة العرب حتى تقدموا بالعديد من المقترحات أملا بالوصول الى حل سياسي سلمي يخلص الشعب السوري من الكوارث التي حلت به، وتزامنت الازمة السورية منذ اندلاعها مع العديد من القمم العربية أولها إعلان بغداد ثم الدوحة فقمة الكويت وقمة شرم الشيخ في مصر.

ففي قمة بغداد، (اعلان بغداد) 2012 أكد القادة العرب الدعم الكامل للتطلعات والمطالب المشروعة للشعب السوري في الحرية والديمقراطية وحقهم في رسم مستقبله والتداول السلمي للسلطة، وشددوا على ضرورة التمسك بالحل السياسي والحوار الوطني ورفض التدخل الأجنبي في الأزمة السورية حفاظا على وحدة سوريا وسلامة شعبها، وأكدوا دعمهم للمبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا في ذلك الوقت كوفي عنان وللنقاط الست التي تقدم بها وضرورة تنفيذها **(تاريخ القمم العربية، 2018)**.

رغم فراغ المقعد إلا أن القضية السورية لا تخلو قمة من ذكرها ومناقشتها، ففي عام 2012، دعا القادة العرب في ختام قمة بغداد إلى ضرورة إجراء حوار بين الحكومة السورية والمعارضة، التي طالبوها بتوحيد صفوفها، وجاء البيان الختامي للقمة مفاده أن القادة العرب يدينون الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في حق المدنيين السوريين، وطالب القادة العرب في بيانهم الحكومة السورية بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف والقتل، وإلى سحب القوات العسكرية والمظاهر المسلحة من المدن والقرى السورية وإعادة هذه القوات إلى ثكناتها دون أي تأخير.

في العام التالي، شغل مقعد سوريا الائتلاف الوطني السوري المعارض، حيث جلس رئيس الائتلاف المعارض المستقيل معاذ الخطيب، وجلس في مقعد رئيس وفد "الجمهورية العربية السورية"، فيما رفع "علم الاستقلال" الذي تعتمده المعارضة بدل العلم السوري، خلال القمة التي انعقدت في

الدوحة، واعتبرت القمة دون إجماع الائتلاف "الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساس مع جامعة الدول العربية، واختتمت القمة العربية الرابعة والعشرون في الدوحة بتأكيد حق الدول الأعضاء في تسليح المعارضة السورية، ومنح مقاعد دمشق في الجامعة العربية، وجميع المنظمات التابعة لها للائتلاف الوطني السوري المعارض (ق ق 554 – د ع 23- 29/3/2012).

وجاءت بعدها قمة الدوحة 2013 (إعلان الدوحة) لتؤكد الدعم الكامل والمساندة للحقوق العادلة والمشروعة للشعب السوري في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل وفقًا لقرارات الشرعية الدولية، ورفض كل الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتغيير الوضع القانوني والطبيعي والديموغرافي للجولان العربي السوري، وأدانت القمة التصعيد العسكري الخطير الذي تمارسه قوات النظام السوري ضد الشعب السوري واستمرار عمليات العنف والقتل الجماعي التي يمارسها ضد السكان المدنيين.

ولقد رحب القادة العرب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سوريا وذلك باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري (ق ق 580- د ع 24- 26/3/2013). وحثوا الدول والمنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلا شرعيا للشعب السوري ولتطلعاته إلى الحرية والعدالة وإرساء قواعد الحكم الرشيد ودعوة جميع المؤسسات الإقليمية والدولية لتقديم جميع أشكال المساندة والدعم لتمكين الشعب السوري من الدفاع عن نفسه ومواصلة كفاحه من أجل إرساء دولة الحق والعدل والقانون، ودعا القادة العرب لعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة من أجل إعادة الإعمار في سوريا وتأهيل البنية التحتية الأساسية لجميع القطاعات المتضررة جراء ما حصل من تدمير واسع النطاق (الشمري، 2016).

وفي 24 مارس 2013، أعلنت جامعة الدول العربية نقل تمثيل سوريا من الحكومة السورية الرسمية برئاسة بشار الأسد، الذي تم تعليق عضويته في نوفمبر 2011، إلى ممثل عن ائتلاف المعارضة السورية الوطنية، وأحدثت تلك المبادرة سلسلة من الأنشطة التي أطلقتها جامعة الدول العربية على نطاق واسع في إطار الربيع العربي (Beck:2).

لم تجلس المعارضة السورية مرة أخرى على المقعد السوري الرسمي بالقمة العربية، ففي 2014، انعقدت القمة الخامسة والعشرين في الكويت، وطالب رئيس الائتلاف الوطني السوري أحمد الجربا القادة العرب، بتسليم مقعد سوريا في جامعة الدول العربية الشاغر حاليا إلى الائتلاف، وبالسماح لهذا الكيان المعارض تولي سفارات سوريا في البلاد العربية، وقال الجربا خلال كلمته بالقمة إن "الإبقاء على المقعد السوري خاليا يرسل إلى الرئيس السوري بشار الأسد دعوة إلى مزيد من القتل. اقتل فالمقعد بانتظارك بمجرد انتهاء المعركة"، حسب تعبيره.

كما أكدت قمة الكويت 2014 على دعم ومساندة سوريا لاستعادة الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو 1967 مطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ قراراته إلى جانب رفض الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديموغرافي للجولان العربي السوري، وجددت التضامن الكامل مع الشعب السوري لتحقيق مطالبه المشروعة في حق الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة وإقامة نظام دولة دون تمييز أو إقصاء بسبب العرق أو الدين أو الطائفة. كما أكد الدعم الثابت للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بوصفه ممثلا شرعيا للشعب السوري داعية الى ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية وفقا لبيان جنيف (1) الذي يتيح للشعب السوري الانتقال السلمي لإعادة بناء الدولة وتحقيق المصالح الوطنية بما يكفل المحافظة على استقلال سوريا وسيادتها ووحدة أراضيها، كما شددت على ضرورة توحيد الصف العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية مشيرة إلى أن العنف بسوريا أنتج تطرفا حولها إلى ساحة لصراعات إقليمية ودولية بالوكالة مما أفضى إلى غياب دور الدولة ومؤسساتها وقدرتها على حماية شعبها والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها (عبد الحليم، 2015: 142).

ولقد أشاد القادة العرب في البيان الختامي بجهود الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ومبادرته لتقديم العون الإنساني للاجئين والنازحين السوريين، وتخفيف معاناتهم والدعم المادي السخي الذي قدمته دولة الكويت لتحسين أوضاعهم، فقد حلت الأزمة السورية كأبرز المواضيع التي تطرق لها الزعماء العرب المشاركين في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة العادية الـ 25 لمجلس جامعة الدول العربية التي انطلقت في الكويت، في 25 مارس 2014، وأجمع الزعماء العرب، خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال القمة العربية على أن الأزمة الانسانية في سوريا تزداد تفاقما، وهي الأكبر في التاريخ المعاصر (نفس المرجع السابق).

انتقد نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية ما وصفه بعجز مجلس الأمن الدولي على اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار في سوريا، واصفا ما يحدث في سورية بـ "المأساة السورية التي تلقي بظلالها على المنطقة بأكملها، وأضحت أكبر مأساة في القرن الحالي، وقال العربي: "علينا إيجاد حل سياسي يحقق طموحات السوريين، فهذه الأزمة لا تهدد مستقبل سورية فقط، ولكن بقية العالم"، مؤكدا أن مفاوضات "جنيف 2" وصلت الى "طريق مسدود بسبب رفض الحكومة السورية الانخراط في مفاوضات جادة" (الأزمة السورية، 2017).

وبمشاركة 15 زعيمًا عربيًا، انعقدت القمة العربية السادسة والعشرين في مدينة شرم الشيخ المصرية، وتحدث الرئيس عبدالفتاح السيسي في كلمته عن الوضع في سوريا حيث صرح أن الأزمة السورية مأساة يتألم لها الضمير العالمي وأن مصر تنظر بقلق بالغ حيال استمرار معاناة الشعب السوري بخاصة وأن الأوضاع تتفاقم أدت إلى خلق حالة فراغ استغلتها التنظيمات الإرهابية، مشيرًا إلى أن الحاجة ملحة للتعاون والتنسيق لاعتماد تعاون عربي يفضي إلى إجراءات جدية لإنقاذ سورية وأمن المنطقة، واعتماد حل سياسي لوقف نزيف الدم بما يحفظ وحدة الأراضي السورية.

ولقد انعقدت القمة العربية ال27 في موريتانيا قمة الأمل في نواكشوط لإيجاد حل سياسي سلمي يضع حدا للانتهاكات السليمة بحق الشعب السوري وإنهاء الأزمة في إيجاد حلول جديدة يمكنها الوصول بالشعب السوري الى بر الامان، وفي إعلان "نواكشوط" الموريتانية في القمة العربية التي انعقدت في يوليو 2016 طالب القادة العرب أطراف النزاع في سوريا بالتوصل إلى حل سياسي يعتمد على مقومات الحفاظ على وحدة سوريا، والطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسوريا والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في سوريا، وعرض نتائج تلك الجهود على الدورة القادمة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري (ق ق 646-د ع 27-25/7/2016).

وفي القمة العربية التي استضافتها الأردن في مارس 2017، ظل مقعد سوريا فارغًا إلا أن المنظمين وضعوا زجاجات المياه والعلم السوري، وأكد القادة العرب أهمية الحل السياسي في سوريا، ودعوة المجتمع الدولي إلى دعم الدول المستضيفة للاجئين، والطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى سوريا ، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تكثيف الجهود المبذولة لتهيئة الأجواء الملائمة لجولات مفاوضات جنيف

الهادفة إلى إقرار خطوات الحل السياسي الانتقالي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف 1 بتاريخ 2012/6/30 وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسوريا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة (قيسون، 2017: 22-23، ق ق 680-د ع 28-ج 3- 29/3/2017). وبعدما سلَّم ملك الأردن عبد الله الثاني، رئاسة القمة العربية في دورتها الـ29 عام 2018 للعاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، وأكد في بداية كلمته على حل الأزمة السورية، سياسيا، وبشكل يشمل جميع مكونات الشعب السوري الشقيق، ويحفظ وحدة سوريا أرضا وشعبا، ويساهم في عودة اللاجئين، وقال ملك الأردن، إن بلاده دعمت جميع المبادرات التي سعت لدفع العملية السياسية وخفض التصعيد على الأرض، كمحادثات أستانا وفيينا وسوتشي، مع تأكيد أن جميع هذه الجهود تأتي في إطار دعم مسار جنيف وليس بديلا عنه (ق ق 714-د ع 29 -ج 3- 15/4/2018).

بعثة فريق المراقبين العرب:

أوضح بيان صحفي صدر عن الأمانة العامة لجامعة العربية في 20 نوفمبر 2011 أنها أبلغت الجمهورية العربية السورية برد الأمين العام على رسالة السيد وليد المعلم وزير الخارجية السوري التي تضمنت اقتراح إدخال عدد من التعديلات والإضافات على وثيقة بروتوكول المركز القانوني لمهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا، وأوضح البيان أن نتيجة المشاورات التي أجراها الأمين العام استقرت على أنه رفضت جامعة الدول العربية ضمنياً التعديلات والاضافات التي اقترحها الجانب السوري، حيث ذكر البيان أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ترى أن المقترحات السورية تمس جوهر الوثيقة وتغير جذرياً طبيعة مهمة البعثة المحددة بالتحقق من تنفيذ الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمدنيين السوريين. (Rafizadeh, 2014: 200)

وأكد البيان أن رد الأمين العام على الجانب السوري هو نتيجة للمشاورات التي أجراها مع رئيس وأعضاء اللجنة الوزارية المعنية بالأزمة السورية، ومع عدد من وزراء الخارجية العرب، وأعاد البيان التذكير بأن المجلس الوزاري قد قرر تكليف الأمين العام بإجراء الاتصالات مع الحكومة السورية للتوقيع على بروتوكول مهمة بعثة الجامعة في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار مجلس الجامعة، وشدد على أن مهمة الأمين العام ليست منوط بها التفاوض مع الحكومة السورية لتغيير مهمة البعثة وطبيعة عملها، وأشار إلى أن الوثيقة هي الوثيقة التي وافق عليها بالإجماع وزراء الخارجية العرب المشاركين في اجتماعهم بالرباط بتاريخ 16 نوفمبر 2011 (ق رقم 7439 - د غ ع م - 2011/11/16).

وشدد البيان على أن جامعة الدول العربية التي تتمسك بمعالجة الأزمة السورية في الإطار العربي، من خلال العمل على وضع حد لاستمرار العنف والقتل والاستجابة لتطلعات الشعب السوري في التغييرات والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة، تؤكد مرة أخرى على ضرورة اتخاذ الإجراءات الفورية لحقن دماء الشعب السوري، وضمان أمن سوريا ووحدتها وسيادتها وتجنيبها التدخلات الخارجية (**التعديلات السورية، 2011**).

في 24 نوفمبر 2011، أمهلت الجامعة العربية سوريا مدة 24 ساعة للتوقيع على البروتوكول الخاص بإرسال مراقبين، حسبما اعلن الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي أن المجلس الوزاري للجامعة العربية دعا الحكومة السورية الى التوقيع ظهر اليوم التالي 25 نوفمبر في مقر الجامعة العربية بالقاهرة على البروتوكول الخاص بإرسال بعثة مراقبين إليها بالصيغة التي اعتمدها المجلس، وذلك بعدما قرر المجلس الوزاري للجامعة العربية عقب اجتماعه في القاهرة دعوة الحكومة السورية الى التوقيع على البروتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا بالصيغة التي اعتمدها المجلس الوزاري للجامعة في الرباط (ق: رقم 7441 – د غ ع م- 2011/11/24).

ونص القرار الجديد على أنه في حال عدم توقيع الحكومة السورية على البروتوكول أو إخلالها بالالتزامات الواردة فيه وعدم إيقاف عمليات القتل وإطلاق سراح المعتقلين سيجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في فرض العقوبات الاقتصادية وهي: وقف رحلات الطيران إلى سوريا، وقف التعامل مع البنك المركزي السوري، وقف المبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري، تجميد الارصدة المالية للحكومة السورية ووقف التعاملات المالية مع الحكومة السورية، كما يتضمن القرار النظر في قطع العلاقات الدبلوماسية مع سورية وإبلاغ مجلس الأمن الدولي بهذا القرار، والطلب منه اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لدعم جهود الجامعة العربية في تسوية الوضع المتأزم في سورية، وإبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الأوضاع في سوريا (الجامعة العربية تمهل سورية، 2011).

وعليه، وافقت دمشق، بشكل كامل، على التوقيع على البروتوكول لإرسال بعثة مراقبة إلى سوريا؛ للاطلاع على حقيقة الأوضاع وحماية المدنيين هناك لتقييم الوضع فيها، بعد أن رفضت الجامعة طلب دمشق إدخال تعديلات عليه، تلقى الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل

العربي ردا سوريا يفيد بقبول التوقيع على بروتوكول بعثة المراقبين، وأن الرسالة تضمنت أيضا تحديد اسم فيصل المقداد نائب وزير الخارجية السوري كممثل لسوريا في توقيع هذا البروتوكول نيابة عن وليد المعلم. وأشار الى أن هذه الرسالة سيعرضها الأمين العام للجامعة على وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم المقرر انطلاقه في وقت لاحق، وأن سوريا طلبت ان ترفق استفسارات وزير الخارجية وليد المعلم على البروتوكول، والتي كان أرسلها الى الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، وتأتي تلك الخطوة قبيل انطلاق الاجتماع غير العادي المستأنف لوزراء الخارجية العرب لبحث الوضع في سوريا. (دمشق توافق على بروتوكول الجامعة، 2011).

وفي هذا السياق، طالب علي سالم الدقباسي رئيس البرلمان العربي في بيان له يوم 1 يناير 2012 نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية بسحب فريق المراقبين العرب فورًا من سوريا؛ بسبب استمرار النظام السوري في أعمال التنكيل وقتل المواطنين السوريين الأبرياء، إضافة إلى انتهاكه بروتوكول جامعة الدول العربية الخاص بحماية المواطنين السوريين انتهاكا سافرا (حمزة، 2013: 9). وطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية بعقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى الوزراء في أقرب وقت ممكن لاتخاذ القرار المناسب في ضوء تمادي النظام السوري في أعماله غير الإنسانية (البرلمان العربي يدعو إلى سحب المراقبين، 2012).

ولقد دعت جامعة الدول العربية مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قرار بتشكيل بعثة حفظ سلام عربية أممية في سوريا وقررت إلغاء بعثة المراقبين العرب التي اعترفت الجامعة بفشلها في وقف العنف هناك، وجاء في القرار النهائي الذي تبناه مجلس الجامعة يوم 12 فبراير 2012 أن وزراء الخارجية العرب قرروا في اجتماعهم في القاهرة أن العنف ضد المدنيين في سوريا هو انتهاك للقانون الدولي ولابد من معاقبة مرتكبيه، ودعا القرار إلى فتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية وتقديم الدعم السياسي والمادي لها، كما تضمن القرار وقف كل أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري ودعوة إلى الدول المعنية بالشأن السوري لمواكبة الإجراءات العربية، منها تشديد العقوبات الاقتصادية على النظام السوري (بعثة حفظ سلام عربية أممية الى سورية، 2012).

وقد أعد وزراء الخارجية العرب مشروعا للبيان الختامي لاجتماعهم في القاهرة يدعو مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة إلى سوريا، كما يطالب المشروع بإنهاء عمل بعثة المراقبين وفتح المجال أمام منظمات الإغاثية العربية والدولية لتمكينها من

إدخال المواد الإنسانية إلى سورية، وتضمن المشروع أيضا ترحيبا بالمقترح التونسي لاستضافة "مؤتمر أصدقاء سوريا" في نهاية شهر فبراير لعام 2012 وفتح قنوات الاتصال مع المعارضة السورية وتوفير الدعم لها (قوات حفظ السلام إلى سورية، 2012).

ولقد قرر نبيل العربي الأمين العام للجامعة قبول استقالة الفريق أول محمد أحمد الدابي من رئاسة بعثة المراقبين العرب إلى سوريا الذي قدمها يوم 12 فبراير 2012، وقد أتت هذه الاستقالة كبداية للنظر في اقتراح ناقشه وزراء الخارجية العرب لإرسال بعثة مشتركة من الجامعة العربية والأمم المتحدة لحفظ الأمن في سوريا، كما اقترح الأمين العام للجامعة العربية تعيين عبد الإله الخطيب وزير خارجية الأردن الأسبق مبعوثا له إلى سوريا تنفيذا لقرار وزراء الخارجية العرب الأخير، وقد قبل الخطيب بالمهمة على أن يتم عرض الأمر على مجلس الجامعة لاعتماده، وقال نبيل العربي في اجتماع وزراء الخارجية العرب إنه على المجموعة العربية التحرك سريعا لحشد التأييد الدولي لوقف العنف في سورية، مطالبا بتشكيلة هيئة مراقبين بمشاركة الجامعة العربية والأمم المتحدة، كما قال العربي إن وقف نزيف الدم يتطلب العودة إلى درس الموقف أمام مجلس الأمن الدولي (هيئة مراقبين عربية أممية مشتركة، 2012).

إضافة إلى ذلك، حث نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية وحمد بن جاسم آل ثاني وزير الخارجية القطري مجلس الأمن الدولي في جلسته بشأن سوريا على دعم المبادرة العربية لحل الأزمة واتخاذ إجراءات سريعة لوقف العنف في سوريا، ليلة 31 يناير/1 فبراير 2012، وصرح العربي أن الوضع في سوريا يتطلب تضافر الجهود العربية والدولية للتحرك السريع والفعال والحاسم من أجل ضمان وقف العنف فورا وللبدء في اسرع وقت بتطبيق خارطة الطريق للوصول الى حل سياسي سلمي يخرج سوريا من الازمة ويحقق للشعب السوري ما يتطلع اليه من التغيير والاصلاح والانتقال الى حياة ديمقراطية، وشدد العربي على ضرورة أن يصدر مجلس الامن الدولي قرارا يطالب جميع الاطراف السورية بوقف فوري لإطلاق النار وحماية أرواح السوريين ودعم خطة العمل العربية للوصول الى حل سلمي سياسي للازمة، ودعا المجلس الى دعم التوجه العربي، ولكن ألا يحل محل الجامعة، بحيث تكون الخطة العربية هي الآلية الرئيسية للخروج من الأزمة (Caitlin, Alyce, 2012: 90)

عضوية سوريا

واللافت للنظر كان مسارعة مجلس جامعة الدول العربية إلى تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية في نوفمبر عام 2011، هو ما يعد نقطة تحول في تاريخ الجامعة العربية؛ إذ تحول موقف الجامعة العربية إلى عمل تدخلي نتيجة لضغوط عدة مارستها دول عربية، لاسيما بعض الدول الخليجية، على خلفية الموقف من الصراع الدائر، بعدما حملت الحكومة السورية المسؤولية عن مقتل مدنيين، ومنذ بدء الصراع في سوريا، أغلقت دول عربية عدة سفاراتها في دمشق، أو خفّضت علاقاتها مع الحكومة السورية، وفي نوفمبر 2013، أكد الأمين العام للجامعة العربية -نبيل العربي- على تأييد الجامعة العربية للحل السياسي وسرعة عقد مؤتمر "جنيف-2"، وقال إن إنهاء تجميد عضوية دمشق بالجامعة مرهون بنتائج مؤتمر "جنيف-2" الخاص بسوريا، حيث إن فترة تجميد عضوية سوريا في الجامعة ستنتهي عند حدوث تغيير في سوريا بمجرد انعقاد المؤتمر والوصول إلى نتيجة (الحسن، 2017: 87-88).

الجامعة العربية ومصير نظام الأسد

في نوفمبر 2011، أصر مساعد وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى -جيفري فيلتمان- أن الجامعة العربية تمارس ضغوطاً على النظام السوري، كما عبرت جامعة الدول العربية وروسيا والصين وفرنسا والمغرب عن عدم دعمهم للتدخل العسكري في سوريا ويسعون إلى بدء حوار بين دمشق والمعارضة. (Caitlin, Alyce Buckley, Op.cit, P. 89)

أعلن نبيل العربي -أمين عام جامعة الدول العربية- يوم 7 نوفمبر 2012 قبيل مغادرته القاهرة متوجها الى العاصمة القطرية الدوحة عشية انعقاد مؤتمر المعارضة السورية الموسع هناك، أن النظام السوري لن يستمر لفترة طويلة، داعيا المعارضة إلى توحيد رؤاها وصفوفها، وقال العربي في تصريحات للصحفيين أنه "من المهم توحيد رؤى المعارضة خاصة أن الجميع يعلم أن النظام في سورية لن يستمر لفترة طويلة، وفي يوم من الأيام سيكون هناك وضع جديد فيها"، ولفت الى أن مؤتمر المعارضة السورية سيعقد بمشاركة عدد كبير من وزراء الخارجية العرب، ووزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، ومختلف أطياف المعارضة السورية، واعتبر ان الجامعة العربية حريصة منذ أكثر من عام على توحيد صفوف ورؤية المعارضة السورية حول المرحلة الانتقالية ومستقبل سوريا **(النظام السوري لن يستمر، 2012).**

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جامعة الدول العربية دائما ما تشدد على أن الحل الأمثل الأفضل للأزمة القائمة في سوريا يتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وترى بأن موسكو ستؤيد هذه الخطوة، على لسان الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، الذي أكد أن أفضل حل للأزمة هو تشكيل حكومة وحدة وطنية، معبرا عن ثقته بأن موسكو ستؤيد هذه الخطوة، وجدد العربي، دعمه للبيان الصادر عن اجتماع "جنيف-1"، الصادر بشأن الأزمة السورية الصادر في 30 يونيو عام 2012، مشددا على أن "الحل في سوريا يجب أن يكون سوريا، أي أن السوريين يجب أن يتفقوا على مستقبل بلادهم"، وبخصوص إعادة إعمار سوريا بعد انتهاء الأزمة، أشار العربي إلى أن المبالغ المطلوبة لإعادة الإعمار كبيرة جدا ولا يمكن لدولة واحدة أن تقوم بذلك، وأن المجتمع الدولي سيواجه صعوبة "ليساعد سوريا في الوقوف على قدميها مجددا" (مجلس الأمن الدولي، 2013).

الجامعة العربية والتواصل مع المبعوث الدولي

أعلن ادواردو ديل بوي مساعد المتحدث باسم الأمم المتحدة بأن بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة أكد مع نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية، في 23 يناير 2013، دعمهما التام لمهمة المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي في سوريا، حول الصراع في سوريا ووضعها المتدهور **(الأمم المتحدة والجامعة العربية، 2013)**. وسبق أن صرح الأمين العام نبيل العربي إن المبعوث الدولي- ستيفان دي ميستورا- باتصال دائم مع الحكومة السورية والائتلاف المعارض من أجل فتح طرق ومنافذ آمنة لإيصال المساعدات من جهة والعمل على تجميد القتال ووقف نزيف الدم معربا عن أمله في أن ينجح المبعوث الدولي في أداء مهمته الراهنة **(تنفيذ "جنيف – 1"، 2015)**.

الجامعة العربية والمشاركة في المؤتمرات الدولية

أكد نبيل العربي أن الجهود فيما يخص الأوضاع في سوريا ترمي إلى تحقيق وتنفيذ إعلان جنيف الأول الصادر في 30 يونيو 2012 والذي ينص على وقف إطلاق النار والبدء في مرحلة انتقالية، كما بحث العربي في القاهرة تطورات الأزمة السورية والتحضيرات للمؤتمر الدولي "**جنيف - 2**" مع الممثلة العليا للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، كاترين آشتون، وأكد الطرفان خلال لقائهما يوم 19 يونيو 2013 على أن الوضع القائم في سوريا مأساوي، وأعلن نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي أن الأمين العام سيعرض أمام المندوبين تقريرا حول نشاط الجامعة العربية فيما

يتعلق بتحركاته واتصالاته مع الأطراف الخاصة بالتطورات في سورية والإجراءات التي تمت بالنسبة لعقد **مؤتمر "جنيف 2"** الخاص بسوريا (التحضيرات لمؤتمر "جنيف . 2"، 2013).

وفي 18 يوليو 2015، بحث الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي مع ستيفان دي ميستورا –المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا– في مقر الجامعة بالقاهرة تطورات الأزمة السورية، وحول الكثير من الأفكار التي تهدف إلى إيجاد حل نهائي للأزمة السورية التي دخلت عامها الخامس والمتمثلة في تنفيذ مخرجات مؤتمر جنيف، وأكد العربي في البيان على أهمية التوصل إلى "حل سلمي يؤدي إلى مرحلة انتقالية وإنشاء هيئة حكم انتقالي لها صلاحيات كاملة، مشيراً إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مهتم بذلك، وأضاف أنه لابد من العمل على أن تكون هناك بدائل للحلول المطروحة وبمشاركة جميع السوريين (**القاهرة تنفيذ "جنيف – 1"، 2015**).

التواصل مع المعارضة

في سياق متصل التقى العربي بالرئيس المستقيل للائتلاف الوطني معاذ الخطيب حيث أطلعه العربي على آخر المستجدات وما توصل إليه قادة مجموعة دول "الثماني"، وأكد الأمين العام يوم 14 مايو 2013 في منتدى الإعلام العربي بدبي، أن المعارضة السورية لم تحصل في الواقع بعد على مقعد سوريا في الجامعة بالرغم من جلوسها على مقعد دمشق في قمة الدوحة الأخيرة، وأوضح العربي أنه على الرغم من أن المعارضة السورية بدأت بتنظيم نفسها، لكنها لم تشكل حكومة حتى الآن، ولذا، لا يمكن أن تحتل مقعدا في الجامعة العربية، وقال أنه تقرر حرمان سوريا من المشاركة في الاجتماعات، لكنها دولة مؤسسة في جامعة الدول العربية ولها مكانها ومكانتها (مقعد دمشق في الجامعة العربية، 2013).

ولقد كانت التقارير الإعلامية الصادرة عن جامعة الدول العربية قد تحدثت في وقت سابق عن منح الجامعة مقعد دمشق فيها للائتلاف الوطني السوري، كما أشارت التقارير إلى أن لبنان والعراق والجزائر أبدت تحفظها بشأن القرار، ولكن نفى العربي تلك الأنباء عن أن الجامعة قررت منح الائتلاف السوري المعارض مقعد دمشق في هذه المنظمة، وأوضح أن سوريا لا تزال عضوا مؤسسا في الجامعة العربية، مشيرا إلى أن الائتلاف غير مؤهل حاليا لذلك، واشترط وزراء الخارجية العرب أن يشكل الائتلاف هيئة تنفيذية وحكومة مؤقتة لشغل المقعد، وأنه لا يمكن شغل المقعد في الجامعة إلا بعد إنشاء ذلك، وخلال رده على سؤال لأحد الإعلاميين في مؤتمر صحفي في القاهرة عما جاء

في نص القرار بهذا الشأن بدأ العربي بقراءة مقطع من بيان الجامعة:"... دعوة الائتلاف الوطني، وقوى الثورة والمعارضة السورية لتشكيل هيئة تنفيذية لشغل مقعد سورية في جامعة الدول العربية إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سورية، وذلك تقديرا لتضحيات الشعب السوري والظروف الاستثنائية التي يمر بها"، ومن جانبه أكد الائتلاف الوطني السوري أنه يرحب بقرار منحه مقعد سوريا في الجامعة وإن كان مشروطا، كما أكد العربي أن بيان جنيف لا يزال أساسا لمعالجة الأزمة السورية، لكن المجتمع الدولي لم يصل لاتفاق حول كيفية تحقيق ما ينص عليه (المرجع السابق).

كلف وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم الجامعة العربية بمواصلة مشاوراتها مع الائتلاف السوري لقوى المعارضة بشأن مقعد سوريا في الجامعة، وأوصى الوزراء في اجتماعاتهم بأن يتم الاتفاق على دعوة رئيس الائتلاف للتحدث أمام قمة الكويت المقررة يومي 25 و26 من مارس 2014؛ وعلى ذلك بحث رئيس الائتلاف السوري لقوى المعارضة أحمد الجربا مع الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي يوم 11 مارس 2014 في القاهرة تطورات الوضع السوري، وقد تطرق اللقاء بين الجانبين الى كيفية تنفيذ قرار مجلس الجامعة العربية الأخير فيما يتعلق بمشاركة الائتلاف بوفد في القمة العربية المقبلة، كما تطرق أيضًا الى المتطلبات الواجب على المعارضة اتخاذها لشغل مقعد سوريا في الجامعة العربية (الائتلاف لمقعد سوريا في الجامعة، 2014).

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزراء خارجية العراق ومصر ولبنان، على هامش أول منتدى- روسي عربي للتعاون، في 20 فبراير 2013، رحب نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية بمبادرة معاذ الخطيب رئيس الائتلاف الوطني السوري المعارض، التي أعلن فيها عن استعداده لبدء الحوار مع نائب الرئيس السوري فاروق الشرع، وعبر العربي عن أمله في أن توافق الحكومة السورية على بدء الحوار، داعيًا الرئيس السوري بشار الاسد تسليم صلاحياته لنائبه وبدء الحوار مع المعارضة، وأثنى العربي على الدور الروسي في المسألة السورية، وقال ان روسيا كانت لاعبا أساسيا في اجتماع جنيف، داعيا موسكو لاستغلال علاقاتها القوية مع دمشق واقناعها بالحل السياسي، وقال أنه يجب وقف نزيف الدم والتدمير في سوريا، لان الأمور وصلت الى مرحلة لا تطاق، فضلا عن المعاناة التي يواجهها النازحون السوريون الى دول الجوار، وعبر العربي عن أسفه لعدم وجود اتصال مباشر بين الجامعة العربية والسلطات السورية،

ولكن على الجانب الآخر أعلن النظام السوري أنه استجاب لجميع المبادرات على عكس ما صرح به الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي (حمودي، 2012).

مشيرًا إلى أن من واجب الجيش السوري التصدي للجماعات المسلحة، واضاف أن الحكومة السورية تؤمن منذ بداية الأزمة بأن الحل له ثلاث مسارات: الأول اصلاحات اقتصادية وسياسية، والثاني هو التصدي للجماعات المسلحة، والثالث هو الانفتاح على أي مبادرات دولية وعربية (الرئيس الاسد نقل صلاحياته، 2013).

في نوفمبر 2013، جدد العربي دعم جامعة الدول العربية للائتلاف الوطني المعارض باعتباره جهة تمثل السوريين، نافيا أن تكون هيئة التنسيق الوطنية ممثلا شرعيا للشعب السوري، كما حمل الأمين العام الحكومة السورية مسؤولية وقوع الأزمة في البلاد، وتابع أن الجامعة العربية تؤيد الحل السياسي في سورية وهي مستعدة لعقد اجتماع لكل أطراف النزاع السوري (إنهاء تجميد عضوية سورية، 2013)، وقد أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، خلال كلمة في اجتماع لوزراء الخارجية العرب في القاهرة يوم 9 مارس 2014، أن التفاوض حول تشكيل حكومة انتقالية في سورية يواجه عدة عقبات، وقال العربي إن "فشل جولتي المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة في جنيف يستدعي منا جميعا إعادة تقييم الموقف لأنه يبدو أن فكرة التفاوض حول تشكيل هيئة حاكمة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة تعترضها الآن العديد من العقبات مما يدعو إلى القلق البالغ والأسف الشديد (شارلز، 2016: 155).

الجامعة العربية وموقفها من تسليح المعارضة السورية

وفيما يتعلق بقرار الجامعة العربية بإعطاء الضوء الأخضر لعدد من الدول العربية لتسليح المعارضة السورية، قال العربي إن ذلك لم يبدأ إلا منذ بضعة أشهر وجاء كرد فعل على قيام روسيا وإيران بتوريد السلاح للحكومة السورية وتدخل "حزب الله"، على حد تعبيره، وأضاف أنه منذ بدء الأزمة في مارس 2011 وحتى نهاية 2011، لم تكن هناك حرب أهلية، وكانت هناك إمكانية لتلافي الموضوع، قائلا إن "قراءة التاريخ السليمة، عندما ينزل الشعب إلى الشارع، لا بد من التجاوب معه"، وحمّل العربي النظام السوري المسؤولية عما يحدث في البلاد (النظام السوري المسؤولية، 2013).

وفي مارس 2014، أكد رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية –أحمد الجربا –في كلمة ألقاها أمام وزراء الخارجية العرب طلبه على ضرورة الإسراع بتقديم الدعم بالسلاح

النوعي الذي وعد به بشكل عاجل للمعارضة السورية، منددا بالمجازر اليومية التي يتعرض لها الشعب السوري، وأضاف الجربا أن سوريا تتعرض لمجزرة متواصلة وغزو فاضح والصمت صار عارا، وعلى الرغم من ذلك دخلنا **مفاوضات جنيف 2-** متجاوزين عقبات لا تحصى، لكننا خضنا غمار التفاوض مدعومين بضمانات دولية وغطاء عربي ومستندين إلى شعبنا المظلوم الصامد، وكلكم شاهدتم ما قام به نظام الأسد من ممارسات على الأرض، وأكد أن وفد المعارضة السورية "قبل المفاوضات والبراميل الحارقة تمطرنا وأعداد الشهداء كانت تزداد بشكل مرعب"، وأنه لم يعد بعد انتكاسة "جنيف-2" والغزو الحاقد ليبرود وما قبلها أية مساحة للغة الدبلوماسية أو الحلول السياسية إذ كان الرد على المناخ الإيجابي من جانبنا برسالة واضحة برفض الحل السياسي أساسها إطلاق قذائف الدبابات وإلقاء براميل الطائرات فوق رؤوس المدنيين العزل (**حكومة انتقالية في** سورية، 2014).

الجامعة العربية وموقفها من استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية

أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية -نبيل العربي- عن تأييده للمبادرة الروسية بشأن وضع الأسلحة الكيميائية السورية تحت الرقابة الدولية، مؤكدا أن الجامعة العربية تُعلن عن تأييدها لهذه المبادرة رسميا عن تأييدها لهذه المبادرة، وقال العربي في تصريح صحفي يوم 10 سبتمبر 2013 بمقر الجامعة العربية في القاهرة أنه كان يتوقع أن تؤدي المباحثات بين روسيا والولايات المتحدة إلى مخرج سياسي (**تأييده للمبادرة الروسية، 2013**).

وأعلنت دمشق موافقتها رسميا على مقترح روسيا حول وضع أسلحتها الكيميائية تحت الرقابة الدولية، في حين رفض الائتلاف السوري المعارض ذلك، وقد رحب نبيل العربي بالاتفاق الروسي-الأمريكي حول الأسلحة الكيميائية في سوريا، معتبرا أنه يساهم في توفير ظروف أفضل للذهاب الى مؤتمر "جنيف 2" لتحقيق التسوية السياسية للأزمة السورية.

ودعا العربي في بيان يوم 15 سبتمبر 2013 كافة الأطراف القادرة والمؤثرة الى القيام بدورها عبر مجلس الأمن لتأمين وقف إطلاق نار شامل على الأراضي السورية بغية إنجاح هذا الاتفاق، وتهيئة أفضل الظروف لتوفير المساعدات الإنسانية والطبية الضرورية للشعب السوري، وللذهاب الى المفاوضات في جنيف لتحقيق التسوية السلمية للأزمة السورية، وطالب العربي كذلك الدول العربية بتوحيد مواقفها وتقديم طريقة فعلية تنفذ على الأرض لإخراج سوريا من الأزمة الراهنة (الاتفاق الروسي-الامريكي، 2013).

الجامعة العربية وموقفها من دعوات وقف إطلاق النار

في اجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول العربية في القاهرة لبحث ملف اللاجئين السوريين 13 يناير عام 2013، أعرب الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي عن أسفه إزاء عدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء لوقف العنف في سوريا على الرغم من مرور عام على إحالة الجامعة العربية الملف السوري إلى مجلس الأمن الدولي، وأكد أنه على اتصال مستمر مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

ولقد أعلن العربي أنه توجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بطلب لاستصدار مجلس الأمن قرار ملزم تحت بند الفصل السابع بأن تكون الأمم المتحدة على استعداد لإرسال قوات حفظ سلام إلى سوريا؛ لوقف إطلاق النار في سوريا، وقال العربي إن أعداد النازحين السوريين ستتزايد في لبنان والأردن والعراق، وأن الأزمة ستتفاقم مع غياب حل سياسي ينهي شلال الدم في سوريا، وطالب وزراء دول جوار سوريا بزيادة حجم المساعدات العربية والدولية لدعم اللاجئين (الخزرجي: 157).

ولفت منصور إلى وجود عدد كبير من النازحين غير المسجلين رسميا، داعيا إلى "تأمين مأوى خاص تديره الدولة لرعاية الأطفال والنساء، ولتغطية الحالات الطبية المستعصية"، وقال وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور إن ارتفاع عدد اللاجئين السوريين أسفر عن وضع إنساني خطير في لبنان، مشيرا إلى أن بلاده أصبحت عاجزة عن تقديم المساعدة لهم **(إطلاق النار في سورية، 2013)**. ومن جانبه أكد وزير الخارجية الأردني ناصر جودة أن أعداد اللاجئين في الأردن فاقت كل التوقعات والتجهيزات، وفي مارس عام 2014، صرح العربي أن مجلس الأمن، وعلى الرغم من مرور ثلاث سنوات على هذه المأساة، لم يصدر أي قرار بوقف إطلاق النار (حكومة انتقالية في سورية، 2014).

خاتمة

يهدف البحث إلى الوقوف على تقويم فعالية أداء جامعة الدول العربية فيما يتعلق بإدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي 2011. وتوصل البحث إلى أن الأزمة السورية تعد بمثابة أزمة كاشفة عن وجود حالة من الضعف في النظام العربي الإقليمي بعد عجز عن احتواء الأزمة وحلها، الأمر الذي أسهم في تحويلها إلى أزمة دولية. وبناء عليه، أثبتت الأزمة السورية محدودية دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية والتفاعل مع مجرياتها نظرا لخضوعها لتأثير قوى إقليمية تسعى لتحقيق مصالحها من خلال تأييدها للمعارضة رغبة منها في إسقاط النظام،

بينما تسعى بعض القوى في الوقت ذاته للتضامن مع النظام، إلا أن موقفها بالنسبة للشأن السوري كان مختلفا في بداية الأمر، ولكن الأمر كان حاسمًا باتخاذ قرار تجميد العضوية.

نتائج البحث وتوصياته

فيما يتعلق بإدارة جامعة الدول العربية للأزمة السورية

نستخلص أن تعثر جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية يرجع إلى عدة عوامل منها داخلية سورية ومنها إقليمية ودولية:

- يمكن اعتبار تعليق عضوية الجامعة العربية في سوريا في نوفمبر 2011 نقطة تحول في تاريخ الجامعة العربية من خلال إدانة النظامين السوري والليبي لاستخدامهما غير المتناسب للعنف ضد شعبهما، فقد دعمت جامعة الدول العربية إلى حد ما مطلب الشعب العربي، وذلك في إطار سعيها لتحقيق المزيد من التكامل مع النظام الدولي، من خلال النظر في مواقف مختلفة للجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية بشأن الأزمة السورية.
- محدودية قدرة الجامعة العربية في التعامل مع الأزمة السورية وإدارتها في ضوء تأييد بعض الدول العربية للمعارضة رغبة منها في إسقاط نظام بشار، بينما يتضامن البعض الآخر معه، إذ فشلت الأمانة العامة في بلورة موقف عربي وإقليمي مشترك وتوخى المزيد من الحيادية في التعامل مع الأزمة السورية.
- تبين أنه رغم الموقف الرسمي الحاسم الذى اتخذته الجامعة العربية في دعم الشعب السوري والمعارضة لمواجهة النظام وصولا إلي حد قبول استجداء التدخل الدولي لحماية المدنيين، ورغم رفض هذا المبدأ عربيا في السابق غير أنه أصبح الحل خاصة بعد تشبث النظام السوري بمواقفه وعدم وجود أفق لحل سلمي للأزمة، وكذلك، نظرا لتدهور الوضع الإنساني وضغوط الرأي العام العربي، وتعقد النظام الإقليمي الذي اختلط فيها الصراع السياسي بالصراع المذهبي والديني ووقوف التوازنات الدولية والإقليمية حائلا دون تهيئة المناخ السياسي لحل الأزمة، وبعد أن استنفذت الجامعة جهدها في حل الأزمة، وعجزت عن وضع مقاربة يمكن من خلالها وضع حد للأزمة التي تعيشها سوريا، بدأ تطور الموقف الخليجي والعربي نحو إحداث تغير

هيكلي في بنية النظام عبر مساندة المعارضة السورية بشقيها السلمى والعسكري وتوجيه التحركات العربية لتشكل ضغطا على النظام بهدف العمل على إخراجه من المشهد السياسي.

- تتمثل العوامل الداخلية في تمسك النظام بالحل الأمني واللجوء إلى العنف في معالجة الأزمة وعدم مقدرته في بسط سيطرته على الأوضاع الداخلية، أو مواجهة المعارضة التي ترفض تحقيق تسوية تبقي نظام الأسد في المرحلة الانتقالية لاسيما بعد تحقيقها مكاسب عسكرية وشعبية والسيطرة على مناطق مختلفة من الأراضي السورية كانت بيد الأسد
- بينما تمثلت التحديات الإقليمية في تأثر الخطة بتعقيدات الصراع الإقليمي على سوريا، فالخليج العربي يعمل على دعم المعارضة في الداخل والخارج، وتنسق جهودها مع حلفائها على المستوى الدولي من خلال الدعوة إلى تسليح المعارضة، وتبني حتمية انتقال السلطة كآلية لحل الأزمة، وذلك بهدف عدم إتاحة الفرصة للأسد في البقاء كجزء من مستقبل سوريا بينما يدعم النظام الإيراني والعراقي النظام السوري من منطلق مصالح استراتيجية عميقة.

فيما يتعلق بالرؤية التقويمية والمستقبلية لإدارة الجامعة العربية للأزمات

نرى أن جامعة الدول العربية- كمنظمة إقليمية- بحاجة إلى تطوير مستمر يتناول المفاهيم والهيكلة والأجهزة والميثاق وأساليب العمل، وعدد من العوامل الإقليمية والدولية والتي يجب أخذها بعين الاعتبار، وذلك على النحو التالي:

- **الداخل العربي:** تعتبر العوامل الداخلية للدول العربية إحدى العوامل المؤثرة في تجسيد وتفعيل فكرة العمل الدبلوماسي العربي المشترك، ويظهر ذلك جليا من خلال الأوضاع العربية التي لازالت تعاني من حالة التفكك والضعف العربي نتيجة الخلافات العربية –العربية، وسعي بعض الدول العربية للمنافسة على موقع الصدارة، وأخذ الدور الريادي والمحوري على صعيد العمل العربي المشترك، بدل الالتفاف حول مدى توحيد الجهود والتنسيق فيما بين الدبلوماسيات لكل دولة عربية في إطار توحيد الرؤى والأبعاد الاستراتيجية للدبلوماسية العربية المشتركة. ويمكننا القول إن عدم تعاون الحكومات العربية مع الجامعة وعرقلة تفعيل دورها والتنصل من التزاماتها، ربما يكوف السبب الحقيقي وراء ضعف الجامعة وازدواجية دورها الفاعل بتدعيم التعاون العربي.

- **إيجاد مؤسسات جديدة قادرة على تعزيز نشاط الجامعة**، سواء أنصّ الميثاق عليها أم لا، مثل محكمة العدل العربية، والآلية الكفيلة بالوقاية من المنازعات بين الدول العربية وإدارتها وتسويتها سلميا لتجسيد العمل الدبلوماسي العربي الموحد والمشترك.
- **تعديل ميثاق الجامعة:** لا تزال تلك المسألة تثير اهتمام قادة الدول العربية نتيجة وجود توجه مؤداه أن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية من شأنه أن يساعد على تدعيمها، وعلى تجديد أجهزتها ويساهم في تخليصها من الشلل الذي أعاقها عن أداء مهامها.
- فمن الناحية النظرية يبدو أن ميثاق جامعة الدول العربية في صياغته الحالية عاجز عن تحقيق الأهداف المرجوة (قصور ميثاق جامعة الدول العربية)، ومن الناحية العملية فإن أجهزة الجامعة تفتقد إلى الفعالية المطلوبة، فإن جامعة الدول العربية بوضعها الراهن، لم تعد صالحة أو مؤهلة لتحقيق طموحات الدول العربية لتحقيق الوحدة والتكامل العربي في جميع المجالات، والسبب الجوهري في ذلك هو تعرض الجامعة منذ تأسيسها لسلسلة طويلة من الضعف ومظاهر العجز، ويكفينا الاستشهاد بإدارة ثورات الربيع العربي.
- ضرورة تطوير التنظيم الإداري والهيكلي للجامعة وشبكة العمل العربي المشترك، وتعزيز دور ممثلي المجتمع المدني في الأمانة العامة، والعمل على إيجاد آلية عربية لفضّ المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية، وإصلاح ومعالجة عدم التزام الدول العربية بتنفيذ تعهداتها إزاء العمل العربي المشترك بسبب غياب آلية داخل جامعة الدول العربية تمكنها من إلزام أعضائها بتنفيذ ما يتفقون عليه، وذلك باستحداث آلية تشرف على تنفيذ القرارات، والاتفاق على آلية فعالة وملزمة لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بما في ذلك ضرورة وتطوير مجلس السلم والأمن العربي، وعدم تجاهله وإعطائه صلاحيات واسعة على اعتبار أن هذا المجلس يعد أحد أهم الآليات المهمة للجامعة العربية، والذي يمكن أن يلعب دورا مهما في حل الخلافات العربية وتسويتها بالإضافة إلى تفعيل محكمة عدل عربية، حتى لا نفتح المجال للأطراف الخارجية الأجنبية للتدخل في الشؤون العربية للمصالح القومية، لأن ذلك سيؤدي إلى تعميق الخلافات بين الدول العربية بدل تسويتها.
- **البعدان الإقليمي والدولي:** الحديث عن إصلاح جامعة الدول العربية والمبادرات المطروحة بهذه المرحلة التي لا يمكن فصلها عن هذه التطورات الإقليمية والعالمية وتداعياتها.

وإجمالاً، ونظراً لكل ما تقدم، أبرزت الدراسة أنه على الرغم من ترهل الجامعة أو ضعفها أو تقصيرها فإنها لا تزال بل استطاعت، وفقا للبعض، أن تحافظ على وجودها. ولكن هناك من يرى أن استمرارها في النهج الذي اتبعته حتى الآن سيؤدي إلى إعلان فشلها ولعل الحرص على جامعة الدول العربية، والإيمان بقدرتها على تطوير العمل العربية المشترك، وخاصة الدبلوماسي منه، والارتقاء به يقتضي كشف جوانب القصور لمعالجتها والوقوف على مواطن الضعف لتلافيها وكذلك، مبررات إصلاحها حاليا في ضوء الأحداث المتلاحقة في الساحة الدولية، وأيضا الأحداث الداخلية لبعض الدول العربية التي باتت تشكل أنظمتها وإدارة شؤونها السياسية إحدى التهديدات الخطيرة الموجهة لاستقرار هذه الدول، واختلال الأمن الاستراتيجي العربي .

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أ- الوثائق

1. قرار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم 7436-م.ع.غ. د 2011/11/2.
2. ق: رقم 7436- -م.ع.غ. د 2011/11/2.
3. ق: رقم 7436 -م.ع.غ. د 2011/11/2.
4. البيان الختامي لقمة الدوحة 2011/3/26 http://www.mepanorama.com/261840/
5. ق رقم 7439 - د غ ع م - 2011/11/16
6. ق: رقم 7441 - د غ ع م- 2011/11/24
7. قرار رقم 7445- د غ ع م- 2012/1/22.
8. ق ق 554 - د ع 23- 29/3/2012.
9. ق رقم 7446.- د غ ع م- 2012/2/12
10. ق ق 580- د ع 24- 26/3/2013
11. ق ق 646-د ع 27- 25/7/2016.
12. ق ق 680-د ع 28-ج 3- 29/3/2017.
13. ق ق 714-د ع 29 -ج 3- 15/4/2018.
14. قرار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم 7435. - غ. د -ع 2011/10/16
15. قرار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم 7439.-ع.غ. د-م 2011/11/16.

ب- الكتب

1. أنس الراهب، **جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن**، (دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2014).
2. سمير الحسن، **الحرب السورية: القوى- الاستراتيجيات- الخطط- المفاهيم العسكرية الجديدة**، (بيروت، بيسان، 2017).

3. عادل الاوجلي، **دور جامعة الدول العربية في إدارة التحول الديمقراطي للثورات العربية 2012– 2014**، رسالة ماجستير، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2014).
4. علي الدين هلال، **حال الأمة العربية 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).
5. عمر اسكندر، **سوريا: أزمة نظام وثورة شعب**، (القاهرة، مدبولي، 2013).

ج- الدوريات

1. ابراهيم قيسون، **المسار السياسي للثورة السياسية منذ تأسيس المجلس الوطني السوري وصولا إلى مفاوضات جنيف**، طوران للأبحاث والدراسات الاستراتيجية،2017.
2. أحمد حمودي، دعوة للحوار حول مطالب الثورة السورية، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 3671، 18 / 3 / 2012
3. تشارلز مصطفى، الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى، **مجلة دراسات**، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، م 3، ع 1، 2016.
4. حمزة مصطفى، جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الانقسام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، **سلسلة دراسات**، العدد 5، نوفمبر 2013.
5. سامية بيبرس، دور جامعة الدول العربية في تسوية الأزمة السورية، **شؤون عربية**، العدد 151، 2012.
6. عيسى الشلبي، سياسة جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية وأبعاد التدخل العربي والإقليمي، **مجلة دراسات وأبحاث**، العدد 27 يونية 2017 السنة التاسعة.

د- المصادر الاليكترونية

1. أبرز محطات الموقف العربي إزاء مجريات الازمة السورية، الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، 07/09/2014:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Pages/LASefforts_details.aspx?RID=8

2. أبو الغيط يدعو لوقف إطلاق النار في جنوب غرب سوريا، 05.07.2018، https://bit.ly/2YYuqFs
3. أبو الغيط: تلك هي الثوابت الأربعة بالنسبة للأزمة السورية، 26.07.2017، https://bit.ly/2KpUbu1
4. الأزمة السورية من جديد على طاولة قمة عربية، 25.03.2014، https://bit.ly/2MpMiHe
5. استقالة الدابي من رئاسة بعثة المراقبين إلى سوريا والعربي يطالب بتشكيل هيئة مراقبين عربية أممية مشتركة، 12.02.2012، https://bit.ly/33Jse8k
6. الأمم المتحدة والجامعة العربية تؤكدان دعمهما لمهمة الإبراهيمي، 24.01.2013، https://bit.ly/2TuAnbT
7. الأمين العام للجامعة العربية: أي حل في سوريا يجب أن يحفظ وحدة البلاد، 27.03.2017، https://bit.ly/33pdknv
8. تاريخ القمم العربية.. وأسباب انعقادها، 15 أبريل 2018، https://bit.ly/2PdAbQ6
9. الجامعة العربية تدعو إلى إنقاذ سوريا من الانهيار والتقسيم، 08.10.2015، https://bit.ly/2YUN2WR
10. الجامعة العربية تدعو إلى تشكيل بعثة حفظ سلام عربية أممية الى سورية، 12.02.2012، https://bit.ly/2zbDhJa
11. الجامعة العربية تمهل سورية 24 ساعة للتوقيع على البروتوكول الخاص بإرسال مراقبين، 24.11.2011، https://bit.ly/2NfWvFY
12. الجامعة العربية: التعديلات السورية المقترحة تمس جوهر الوثيقة وتغير جذرياً طبيعة مهمة بعثة التحقيق، 20.11.2011، https://bit.ly/31FZpHY
13. الجربا يبحث مع العربي مسألة شغل الائتلاف لمقعد سوريا في الجامعة، 11.03.2014، https://bit.ly/2MWHTet
14. خالد الشمري، الأزمة السورية محل اهتمام القمم العربية منذ اشتعال فتيلها عام 2011، 2016/07/23، https://bit.ly/2HeXout

15. رئيس البرلمان العربي يدعو إلى سحب المراقبين العرب من سورية فورا، 01.01.2012، https://bit.ly/31MWCg7
16. شاهر إسماعيل، المبادرات الدولية لحل الازمة السورية، المركز الديمقراطي العربي، 21 ديسمبر 2017، https://bit.ly/31PZCIS
17. العربي ودي ميتسورا يبحثان في القاهرة تنفيذ "جنيف – 1"، 18.07.2015، https://bit.ly/2TtkjY3
18. العربي ودي ميتسورا يبحثان في القاهرة تنفيذ "جنيف – 1"، 18.07.2015، https://bit.ly/2TtkjY3
19. العربي يبحث مع أشتون الوضع في سورية والتحضيرات لمؤتمر "جنيف ـ 2"، 20.06.2013، https://bit.ly/31EqgnX
20. العربي يحمل النظام السوري المسؤولية عن الأزمة وينتقد الموقف الروسي، 29.11.2013، https://bit.ly/2P8e39N
21. العربي يرحب بالاتفاق الروسي–الامريكي حول الكيميائي السوري، 15.09.2013، https://bit.ly/2Ne5PtZ
22. العربي يطالب مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار ملزم تحت الفصل السابع لوقف إطلاق النار في سوريا، 13.01.2013، https://bit.ly/2Z2PBKu
23. العربي يطالب مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار ملزم تحت الفصل السابع لوقف إطلاق النار في سورية، 13.01.2013، https://bit.ly/2Z2PBKu
24. العربي يعلن تأييده للمبادرة الروسية بشأن الكيميائي السوري، 10.09.2013، https://bit.ly/2TI3tVe
25. العربي: على الرئيس الاسد نقل صلاحياته لنائبه وبدء الحوار، 20.02.2013، https://bit.ly/2Z3sewx
26. عقبات تعترض تشكيل حكومة انتقالية في سورية، 09.03.2014، https://bit.ly/2MUfOV0

27. عقبات تعترض تشكيل حكومة انتقالية في سورية، 09.03.2014، https://bit.ly/2MUfOV0

28. مشروع البيان لاجتماع وزراء الخارجية العرب يدعو إلى إرسال قوات حفظ السلام إلى سورية، 12.02.2012، https://bit.ly/2Nc8LY5

29. مصادر سورية: دمشق توافق على بروتوكول الجامعة العربية لبعثة المراقبين، 24.11.2011، https://bit.ly/2NaJeyi

30. المعارضة السورية لم تحصل في الحقيقة على مقعد دمشق في الجامعة العربية، 14.05.2013، https://bit.ly/2H46E4D

31. نبيل العربي، إنهاء تجميد عضوية سورية بالجامعة العربية مرهون بنتائج جنيف 2، 28.11.2013، https://bit.ly/2yQTfbP

32. نبيل العربي، إنهاء تجميد عضوية سورية بالجامعة العربية مرهون بنتائج جنيف 2، https://bit.ly/2yQTfbP

33. النظام السوري لن يستمر لفترة طويلة، 07.11.2012، https://bit.ly/2KDWFUG

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Caitlin, Alyce, Buckley, learning from Libya, Acting in Syria, **Journal of Strategic Security**, University of South Florida Board of Trustees, Vol. 5, No. 2 (Summer 2012).

2- Martin, Beck, **The Arab League: a new policy approach in the making**? Center for Molle most studier.

3- Rafizadeh, Majid, **The Syrian Civil War: Four Concentric Forces of Tensions**, PhD Thesis, Department of Government and International Affairs, College of Arts and Sciences, University of South Florida, 2014.